

## المقدمة

إن المتتبع لعمليات التغيير في الجامعات الحكومية يلاحظ أنها أصبحت سمة رئيسية تميز عصرنا الحالي . نظراً لكم الهائل من المعلومات والتقنيات والتي تتطلب سرعة التجاوب معها فيما يخدم توجهاتها . وأصبحت مهمة الجامعات قيادة التغيير للوصول إلى الإبداع والابتكار والتطوير مما تطلب وجود قيادات على مستوى عالٍ في المجال الإداري والقيادي والمجال البحثي والتعليمي ، يشاركون في تحقيق أهداف الجامعة عن طريق مواكبة المستجدات والتطورات وتوظيفها في رفع كفاءة الأداء وزيادة الانتاجية .

لقد شهدت مؤسسات التعليم العالي العديد من التغييرات ، وأصبح التغيير مشكلة تواجه الجامعات من حيث سرعتها وتأثيرها على خطط وبرامج الكليات ، وأصبح لزاماً عليها الاهتمام بإعداد القيادات المؤهلة ذات المهارات العليا للمساهمة في تطوير المجتمع وتنفيذ خطط وبرامج رؤية المملكة (٢٠٣٠) .

وتعتبر المقارنة المرجعية (Benchmarking) إحدى الأساليب الإدارية الحديثة التي تُحدث التغيير وتسهم في تطوير كفاءة أداء القيادات الأكاديمية إذا تم استخدامها وفق رؤية علمية وخطوات مقننة ومحددة .

فالمقارنة المرجعية عملية يتم فيها التعلم من الآخرين بهدف إحداث التحسين والتطوير وليس مجرد التقييم فقط ، وذلك عن طريق تحديد أفضل الممارسات الموجودة لدى الآخرين . وقبل القيام بالمقارنة المرجعية لابد أولاً الإجابة على سؤالين : مع من تكون المقارنة ؟ وما الهدف من المقارنة ؟ ومن ثم يمكن إجراء المقارنة المرجعية .

ولابد أن نعترف بأن تحديد أفضل الممارسات في الكليات المناظرة أمر في غاية الصعوبة ، فمع وجود العديد من الكليات المختلفة فإننا نحتاج إلى تضيق نطاق الاختيار للحصول على النتائج المرجوه .

وأنت هذه الدراسة التي حدد الباحث فيها المقارنة المرجعية في خمس خطوات هي: (تقييم الجاهزية ، وتحليل احتياجات التطوير ، قياس الأداء ، التعرف على الممارسات الناجحة ، تطبيق أفضل الممارسات ) ومناقشة درجة توافرها لدى القيادات الأكاديمية

في كليات التربية في الجامعات السعودية ومستوى مساهمتها في تطوير كفاءة أداء القيادات الأكاديمية في ثلاث مجالات ( المجال الإداري ، والقيادي والمجال البحثي ، والمجال التعليمي ) ووضع تصور مقترح .

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يواجه التعليم في المملكة العربية السعودية كثيراً من الضغوط وذلك لمواكبة حاجات الأفراد والمجتمعات وكذلك للانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم مما يتطلب تطبيق مفاهيم حديثة تساعد على الاستجابة والتكيف السريع مع هذه المتغيرات ومواجهة التحديات بثبات وتميز ، ويساعد على تطبيق أعلى معايير الجودة .

توصلت دراسة العياشي ( ٢٠١٤ ) الذي حدّد دراسته في كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية في وجدة بالمغرب ، إلى وجوب التحسين والتطوير في المؤسسات التعليمية وذلك بتطبيق أسلوب المقارنة المرجعية ، وإلى وجوب قيام قطاع التعليم بتحديد القطاعات الرائدة لتقوم المؤسسات التعليمية بمقارنة نشاطاتها المختلفة مع نشاط تلك المؤسسة الرائدة .

وأوصت دراسة قمبر ( ٢٠١٦ ) التي طبقت الدراسة في كليات جامعة الزاوية بليبيا ، إلى ضرورة استخدام أسلوب المقارنة المرجعية في تقييم الأداء بشكل مستمر للتعرف على مستوى الأداء والاستفادة من النتائج .

وأكدت ورقة العمل الذي قدمها حلمي ( ٢٠١٧ ) في الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية على أهمية تبني أسلوب المقارنة المرجعية خصوصاً في المؤسسات التعليمية نظراً لأهمية العمل في هذه المؤسسات من حيث الأهداف المتحققة وآليات العمل وتبسيط الإجراءات ، وبأن المقارنة المرجعية تُعدّ أداة قوية لمساندة المنظمات على تنظيم قدراتها وعلى تطوير العمليات الداخلية بها ، لكي تكون في القمة وذات كفاءة عالية . وأكد أيضاً إلى ضرورة اعتماد أسلوب المقارنة المرجعية في قياس وتقييم أداء المؤسسات التعليمية بشكل عام .